

شركة أرامكو السعودية لزيوت الاساس - لوبريف

تقرير لجنة المراجعة للسنة المالية 2022

لدى شركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس – لوبريف ("الشركة" أو "لوبريف") لجنة مراجعة تم تشكيلها من قبل الجمعية العامة.

وتتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء تم تعيينهم بتاريخ 1444/02/09 هـ (الموافق 5 سبتمبر 2022م).

تؤدي لجنة المراجعة مهامها وفقاً لللائحة عملها وبما يتوافق مع المتطلبات النظامية ذات العلاقة، ويتضمن ذلك – على سبيل المثال لا

الحصر – المهام التالية والتي قامت اللجنة بتأديتها في العام المالي المنصرم 2022م:

- مراجعة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة للتأكد من نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- الإشراف والرقابة على أداء وظيفة المراجعة الداخلية للتأكد من توافر الموارد اللازمة والتأكد من استقلاليتها وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- تحليل ومراجعة تقارير المراجع الداخلي الدورية ونتائج أي تحقيقات خاصة ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها إن وجدت.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يخص تعيين أو عزل مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم بعد تقييم أدائهم واستقلاليتهم ونطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- دراسة تقرير مراجع الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

مخرجات ونتائج لجنة المراجعة

أعدت لوبريف إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية على أساس سليم كسياسة مكتوبة لتنظيم تضارب المصالح ومعالجة أي حالات تضارب محتملة، بما في ذلك إساءة استخدام أصول لوبريف والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، حرصت لوبريف على وجود أنظمة مالية وتشغيلية سليمة وأنظمة تحكم مناسبة لإدارة المخاطر المحتملة، كما هو مطلوب وفقاً للائحة حوكمة الشركات.

وبناءً على التقارير المقدمة من الإدارة التنفيذية في الشركة، وتقارير مراجع الحسابات الخارجي، وخطة التدقيق على أساس المخاطر لإدارة المراجعة الداخلية المبنية على خطة عملها وتقاريرها الدورية، بالإضافة إلى نتائج مناقشة اللجنة مع مراجع الحسابات والإدارة التنفيذية حيال كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، لم يظهر للجنة أي ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر يمكن تضمينه في هذا التقرير.

وترى لجنة المراجعة أن الإدارة التنفيذية للشركة قد حافظت على نظم رقابة داخلية ومالية وإدارة مخاطر فعالة وقادرة على تقديم تأكيدات معقولة؛ وأن نتائج المراجعة مع مناقشات لجنة المراجعة مع مراجع الحسابات الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي قد وفرت جميعها أسباباً معقولة للإدلاء بهذا الرأي.